2023



المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

الأزمة اللبنانية ومستقبل الجيش:

سيناريوهات التفكك والتسييس

د. عبد الله فيصل علام

مدرس العلوم السياسية – جامعة أسيوط

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأزمة متداخلة الأبعاد التي تواجهها الدولة اللبنانية، حيث تعاني لبنان من حالة جمود وشلل سياسي، مع تدهور كبير في الخدمات العامة، وانهيار ضخم في سعر الصرف، وهو ما جعل البنك الدولي يصف الأزمة اللبنانية بأنها واحدة من أشد ثلاث أزمات على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

أدت هذه الأزمة التي تعيشها الدولة اللبنانية والتي جعلتها تعيش على حافة الانهيار والفشل إلى إطلاق دعوات من أجل تسليم السلطة السياسية للمؤسسة العسكرية من أجل إنقاذ الوضع من الانهيار، وإعادة بناء الدولة اللبنانية. وفي هذه الدراسة، نحاول التحقق من مدى الحاجة لوجود تدخل من قبل الجيش اللبناني من أجل إعادة بناء الدولة اللبنانية، وذلك بتقييم الأبعاد المختلفة للأزمة اللبنانية، ومن ثم التعرف على مدى قدرة الجيش اللبناني على القيام بهذا الدور في حال ما اضطلع به، وذلك باستكشاف نقاط القوة ونقاط الضعف التي يتسم بها الجيش اللبناني. وأخيرًا تقوم الدراسية بالبحث عن المسارات المحتملة للأزمة اللبنانية، وانعكاساتها على الجيش اللبناني.

الكلمات المفتاحية: الأزمة اللبنانية، الجيش اللبناني، لبنان، فشل الدولة

Abstract

This study seeks to shed light on the inter-dimensional crisis facing the Lebanese state, where Lebanon suffers from a state of stagnation and political paralysis, with a significant deterioration in public services, and a huge collapse in the exchange rate, which made The World Bank describe the Lebanese crisis as one of the most severe Three crises worldwide since the mid-nineteenth century.

This crisis experienced by the Lebanese state, which made it live on the verge of collapse and failure, led to calls for handing over political authority to the military institution to save the situation from collapse, and to rebuild the Lebanese state. In this study, we try to verify the need for intervention by the Lebanese army to rebuild the Lebanese state, by evaluating the different dimensions of the Lebanese crisis and then

identifying the extent to which the Lebanese army can play this role if it does, by exploring points The strength and weaknesses of the Lebanese army. Finally, the study examines the possible paths of the Lebanese crisis and its repercussions on the Lebanese army.

Key words: Lebanese crisis, Lebanese armed Forces, Lebanon, Failed State

مقدمة

منذ مطلع عام 2021م هناك زخم متصاعد بخصوص حال الدولة اللبنانية، وفي القلب منها الوضع الخاص بالجيش اللبناني، فمع تراكم الأزمات التي تواجهها الدولة اللبنانية، دون وجود أفق واضح للتعامل مع تلك الأزمات- في ظل غياب حكومة فعالة- وصلت الكثير من قطاعات الدولة والخدمات التي تقدمها إلى مستويات عالية من التردي والفشل، وفي ظل هذا الوضع وجد الجيش اللبناني نفسه في قلب الأزمة، مع تراجع كبير في المخصصات المالية الخاصة به، وبالتالي تدهور كبير في الأجور والمخصصات المالية للعسكريين، وفي المقابل تتصاعد الحاجة لاضطلاع المؤسسة العسكرية بالكثير من الأدوار الداخلية الإضافية؛ لتعويض العجز في قدرات المؤسسات والأجهزة المدنية التي أثقلها الفشل والفساد.

ونتيجة لهذا الوضع أصبح الجيش اللبناني في وضع مأزوم، ما بين المعاناة الداخلية للعسكريين نتيجة التردي الشديد في أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، وبين المسئولية الوطنية للجيش في الحفاظ على أمن الدولة واستقرارها، وتجنيبها الانجراف نحو مصائر مجهولة قد لا تعود منها كما كانت، وقد عبر قائد الجيش اللبناني جوزيف عون في لقاء له مع كبار قادة الجيش في مارس الماضي عن هذا الواقع، حيث انتقد بلهجة حادة، وغير مسبوقة، الأوضاع الحالية التي تعيشها لبنان، وتداعيات الأزمة الاقتصادية التي تكاد تعصف بالدولة اللبنانية على أوضاع الشعب والجيش اللبناني، وحمل عون القادة السياسيين مسئولية الوضع الصعب الذي أصبحت تعاني منه المؤسسة العسكرية من خلال قيامهم بالتخفيض المتكرر لميزانية الجيش على مدار السنوات الماضية.

وأحدث خطاب قائد الجيش تفاعلًا داخليًا واسعًا، خاصة ما جاء فيه بشأن وجود أهداف مخفية لدى البعض من أجل تفكيك الجيش اللبناني، والتحذير من أن هذا قد يعني انتهاء كيان الدولة اللبنانية، وبعد شهر واحد من هذا الخطاب أطلق نائب رئيس مجلس النواب اللبناني "أيلي الفرزلي"

دعوة طالب فيها بتسليم الجيش اللبناني مقاليد السلطة في البلاد لفترة انتقالية، على أساس أن ذلك هو الحل الأمثل لوقف التدهور والفوضى التي تعيشها لبنان خلال السنوات الأخيرة (عربي BBC News، 28 مايو 2021).

موضوع الدراسة

تنتمي هذه الورقة البحثية لحقل العلاقات المدنية العسكرية، كأحد الحقول الفرعية لدراسة النظم السياسية، فهي تهتم بالتركيز على مستقبل الجيش اللبناني في ظل الوضع المأزوم الذي تعيشه الدولة اللبنانية، وذلك من خلال التطرق إلى طبيعة الأزمات التي تواجه الدولة اللبنانية، وإلى التأثير الذي تتركه تلك الأزمات على الجيش اللبناني، ومن ثم الوقوف على واقع الجيش اللبناني من حيث عناصر القوة وعناصر الضعف التي يتسم بها، وتنتهي هذه الدراسة بمحاولة تقييم المسارات المحتملة التي يمكن أن يسلكها الجيش اللبناني –اختيارًا أو اضطرارًا– استجابة لهذا الواقع.

مشكلة البحث

يجد الجيش اللبناني نفسه خلال هذه الفترة في وضع حرج، في ظل التخوفات من احتمالية التفكك نتيجة ازدياد أعداد العسكريين الذين يتركون الخدمة بحثًا عن وظائف أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية، بجانب تزايد المطالبات الشعبية للجيش للاضطلاع بأدوار داخلية إضافية، وصلت إلى حد الدعوة لتولي السلطة السياسية من أجل إنقاذ الدولة من الانهيار والفوضى، وبالتالي، فإن التساؤل الرئيس الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنه هو: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الأزمة الحالية التي تعيشها الدولة اللبنانية في مستقبل الجيش اللبناني؟ وما الاحتمال الأقرب للتحقق إذا ما استمرت الأزمة، أن يتفكك الجيش اللبناني، أو أن يقوم بالسيطرة على السلطة السياسية في البلاد؟

وينبع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى وصلت الأزمة التي تمر بها الدولة اللبنانية؟
- كيف أثرت أزمة الدولة اللبنانية في المؤسسة العسكرية؟
- ما الخصائص العامة التي يتسم بها الجيش اللبناني، من حيث القوة والضعف؟
- ما طبيعة توازنات القوة العسكرية بين الجيش اللبناني والقوى المسلحة الداخلية الأخرى؟
- إلى أي مدى يمكن أن يتعرض الجيش اللبناني لخطر "التفكك"؟
- ما فرص تولي الجيش اللبناني للسلطة السياسية في البلاد؟

فرضية الدراسة

تتبنى هذه الدراسة فرضية، مفادها أن الأزمة الحالية التي تعيشها الدولة اللبنانية ستؤدي – إذا استمرت لفترة أطول– إلى تفكك الجيش اللبناني.

منهجية الدراسة

سوف تقوم هذه الدراسة على الدمج ما بين "**منهج تحليل النظم**"، و"**المنهج البنائي–الوظيفي**"، وذلك من خلال وضع "الجيش اللبناني" بوصفه وحدة التحليل الرئيسة، ومن ثم، ومن خلال منهج تحليل النظم، النظر في طبيعة المدخلات التي تؤثر على واقع الجيش اللبناني، وعلى رأس تلك المدخلات، الأزمات المختلفة التي تعاني منها الدولة اللبنانية، بجانب الطبيعة الخاصة بتكوين الجيش اللبناني، واستكشاف كيفية تأثير تلك المدخلات على واقع الجيش اللبناني، ومدى، ونوعية استجابته لها، وبالتالي، استطلاع المسارات المختلفة للفعل أو لرد الفعل التي من الممكن أن يسلكها الجيش اللبناني كمخرجات لهذه التفاعلات، كما سيتم الاستعانة بالمنهج البنائي الوظيفي في تسليط الضوء على طبيعة "الوظيفة" التي يضطلع بها الجيش اللبناني، وإلى أي مدى يمكن لتلك الوظيفة أن تتغير لتتسع لتشمل أدوارًا ومهامًا أخرى، أو لتنكمش لتتخلي عن بعض الأدوار التي تضطلع بها.

المبحث الأول

التحولات الهيكلية والوظيفية للجيوش

مرت الجيوش على مدار التاريخ بتحولات مختلفة، ففي البداية نشأت الجيوش اعتمادًا على فكرة "المواطن الجندي" التي كانت هي الأساس في تشكيل القوة المسلحة للتنظيمات المجتمعية، بحيث يكون المواطنون القادرون على القتال هم "القوة العسكرية" في أوقات الحروب والأزمات، والتي ما إن تنتهي حتى يعودوا إلى حياتهم الطبيعية **(Sundhaussen, 1998: 335)**، وهو ما يمكن أن نطلق عليه نموذج "**الجيوش الطوعية**"، –لا تزال كل من سويسرا وإسرائيل يطبقان نموذجًا مشابهًا لفكرة المواطن الجندي–، ومع مرور الوقت بدأت المجتمعات البشرية تتبنى أشكالًا مختلفة من التنظيم العسكري، والسعي نحو تشكيل قوة عسكرية أكثر تنظيمًا، من خلال وضع إجراءات ونظم للتجنيد العسكري، ومن ثم وضع ضوابط وقواعد حاكمة للعسكريين، وهو ما أنتج طيفًا واسعًا من المؤسسات العسكرية تختلف فيما بينها في الكثير من الخصائص في العقيدة العسكرية، وفي حجم القوة المسلحة،

وفي قوة تسليحها، وفي أنواع الوحدات العسكرية، وفي العلاقات المتبادلة بينها، وفي العلاقة بالسلطة السياسية، وبالمنظومة الاقتصادية، وغير ذلك من أوجه الاختلاف الأخرى، وباتت تلك النماذج تعرف بـ"**الجيوش النظامية**".

وفي منتصف القرن الماضي –ومع نشأة حقل العلاقات المدنية العسكرية– بدأ التنظير حول الشكل الأمثل لتلك الجيوش النظامية، من خلال وضع مجموعة من المعايير التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات العسكرية، وأبرز تلك المعايير هي التي طرحها صامويل هنتجتون، وتمثلت في الاستقلالية العسكرية، والحياد السياسي، والتبعية الطوعية للسلطة المدنية، والتي شكلت معا نموذج "**الجيوش الاحترافية**" **(Kummel, 2002: 64)** الذي روج له هنتجتون، والذي أصبح النموذج السائد في البلدان الغربية، وبالتالي أصبح تقييم مختلف المؤسسات العسكرية يتم من خلال قياس مدى قربها أو بعدها من تطبيق هذا النموذج الاحترافي، وأخيرًا فإن هذا النموذج "الاحترافي" تعرض، ولا يزال، للكثير من أوجه النقد، سواء من داخل المجتمع الغربي، أو من خارجه، على أساس أنه لا يمكن اعتبار نموذج بعينه هو الأمثل للتطبيق في مختلف السياقات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وأن تلك السياقات قد تفرض نماذج مختلفة ذات معايير ومبادئ مغايرة، أو حتى مقابلة للنموذج الاحترافي.

ويعكس هذا السرد التاريخي المختصر حقيقة أنه لا يوجد نموذج مثالي يمكن القياس عليه في تقييم طبيعة التنظيم العسكري في دولة ما، كما لا توجد معايير متفق عليها تحكم المبادئ والقيم التي يجب على المؤسسات العسكرية الالتزام بها، وبالتالي فإن السياقات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وحتى الجغرافية، والبيئية، هي ما تسهم في صياغة النماذج الخاصة بها، بما فيها الخيار الخاص بعدم إنشاء قوة عسكرية من الأساس، كما أن التغير في تلك السياقات هو ما يفرض أيضا تغيرًا في حجم ووظيفة المؤسسة العسكرية، سواء في الاتجاه التوسعي، أو الاتجاه الانكماشي، وبينما تكون بعض تلك التغيرات إيجابية، بما يسهم في تعزيز استقرار الدولة وحماية أمنها، ودعم مقدراتها الاقتصادية والاجتماعية، فإن تغيرات أخرى قد تقود إلى فوضى أمنية، وسياسية، وخسائر اقتصادية، واجتماعية مختلفة، وقد يصل الأمر في بعض الحالات إلى حد تفكك المؤسسة العسكرية، وهو ما تكرر في الكثير من التجارب التاريخية، كنتيجة لخوض تلك الجيوش لمواجهات عسكرية وخسارتها، أو في حال تعرض الدولة لحالة حرب أهلية، أو لتعرضها لأزمات داخلية شديدة.

المبحث الثاني

الجيش اللبناني: عناصر القوة والضعف

من المهم بداية القيام بعملية تقييم لواقع الجيش اللبناني، من حيث عناصر القوة التي يتميز بها، ونقاط الضعف التي تؤثر فيه، وذلك بما يسهم في تحديد قدرته على التعامل مع مختلف التحديات التي تواجه الدولة اللبنانية، وأيضًا من أجل استكشاف مسار الحركة المحتمل للجيش اللبناني اعتمادًا على هذا التقييم.

أولا: مقومات قوة الجيش اللبناني

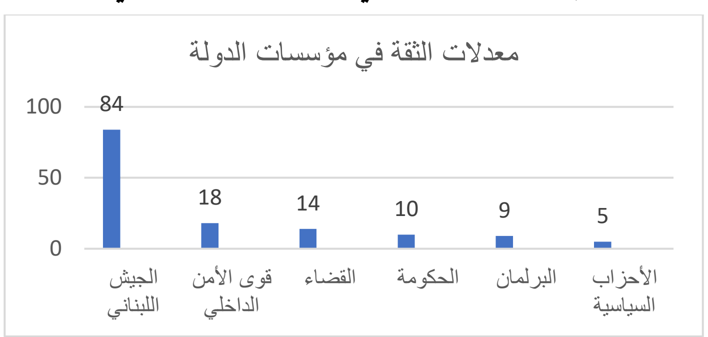
ينظر اللبنانيون إلى الجيش اللبناني على أنه حامي الوطن، والعين الساهرة على أمن المواطن، وتأتي هذه الصورة الإيجابية التي يحظى بها الجيش اللبناني نتيجة للدور الإيجابي الذي يقوم به الجيش في حماية أمن الدولة واستقرارها؛ وذلك لامتلاكه مجموعة من المقومات التي تجعله الحصن الأخير أمام انهيار الدولة اللبنانية، وتتمثل تلك المقومات في:

1. اكتساب الثقة الشعبية

يحظى الجيش اللبناني بمعدلات ثقة شعبية عالية، حيث أظهر "المؤشر العربي" لاستطلاعات الرأي العام، أن (84%) من اللبنانيين لديهم "ثقة كبيرة" في الجيش اللبناني، في حين تتراجع معدلات تلك الثقة على نحو كبير لدى بقية المؤسسات الأخرى، حيث حصلت قوات الأمن الداخلي (الشرطة) على (18 %)، وحصلت المؤسسة القضائية على (14 %)، وكانت معدلات الثقة في الحكومة والبرلمان (10 %) و(9%) على التوالي، وحصدت الأحزاب السياسية أقل معدلات ثقة بنسبة (5 %) فقط (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

وتعبر مستويات الثقة المرتفعة تلك عن المكانة الخاصة التي يحظى بها الجيش اللبناني لدى اللبنانيين، بوصفه "صمام أمان" الدولة اللبنانية والحامي الرئيس لوحدتها.

شكل رقم 1: معدلات الثقة في المؤسسات الرسمية في لبنان



الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤشر العربي 2018/2017

2. التكوين متعدد الطوائف للجيش

النموذج الخاص بلبنان كدولة متعددة الطوائف يضع أمام مختلف أجهزتها الرسمية، وعلى رأسها الأجهزة الأمنية، وفي القلب منها القوات المسلحة، مسئولية التعبير عن هذا التنوع الطائفي بشكل متوازن، بما يحقق حياد تلك المؤسسات، وعلى الرغم من أن التجنيد لم يكن يستند إلى معايير طائفية علنية، إلا أنه منذ تأسيس الجمهورية اللبنانية عام 1920م وحتى اندلاع الحرب الأهلية في العام 1975م، شكّل المسيحيون غالبية سلك الضباط، وسيطروا على صفوف الجيش، وقد تم تفسير ذلك إلى ميل المسيحيين الموارنة إلى الارتباط أكثر بمؤسّسات الدولة اللبنانية (موسى، 2016: 2).

ومع مرور الوقت وبسبب خسارة المسيحيين للأغلبية الديموغرافية في لبنان، في مقابل تزايد أعداد المسلمين الراغبين في الانضمام إلى المدرسة الحربية، انخفض عدد الضباط الموارنة من متوسط قدره 70 في المئة من الضباط قبل العام 1945م، إلى 65 في المئة بين عامي 1945 و1958م، و55 في المئة بين عامي 1958 و1975م وأثناء عملية إعادة بناء الجيش خلال الحرب الأهلية (1975–1990م)، وفي الفترة التالية لانتهاء الحرب، كانت هناك محاولات متعددة لتحقيق توازن أكثر إنصافًا بين الطوائف في صفوف الجيش، من بين ذلك استحداث حصة غير رسمية بواقع 50 في المئة من الطلبة المسيحيين مقابل 50 في المئة من الطلبة المسلمين كأساس لتكوين الدفعات المتعاقبة من المدرسة الحربية، وهو التوازن الذي يحافظ عليه الجيش اللبناني حتى الآن (موسى، 2016: 2).

ويلخص أورين باراك التحولات التاريخية التي حدثت في سلك الضباط خلال العقود الستة الماضية، حيث يصف الجيش اللبناني بأنه تحول من مؤسسة يهيمن عليها سكان جبل لبنان، بما في

ذلك العائلات اللبنانية التقليدية، ليصبح الجيش اللبناني تدريجيًا مؤسسة عسكرية تجذب الناس من جميع مناطق البلاد، ولا سيما الأطراف، ومن مؤسسة يسيطر عليها سكان المدينة، أصبح الجيش اللبناني يجتذب عددًا متزايدًا من القرويين، ومن مؤسسة يسيطر عليها بوضوح مسيحيو لبنان، ولا سيما الموارنة، أصبح الجيش اللبناني تدريجيًا أكثر توازنًا عرقيًا (Barak, 2006: 88-89).

3. التعاون العسكري-المدني

وفقًا لقانون الدفاع الوطني (رقم 102 لعام 1983م وتعديلاته)، يقوم الجيش بثلاث مهمات: دفاعيّة، وأمنيّة، وإنمائيّة، وفي حين أن المهام الدفاعية هي المهمة التقليدية للجيوش، وتقوم على الدفاع عن حدود الوطن ضد الاعتداءات الخارجية، فإن المهام الأمنية هي في الأصل مسئولية قوات الأمن الداخلي (الشرطة)، وعادة ما يتم الاستعانة بالجيش في حال كانت التهديدات الأمنية تفوق قدرات قوات الشرطة، وبناءً على قرار صادر عن مجلس الوزراء اللبناني في عام 1991م، تم تكليف الجيش بمهمة حفظ الأمن في الداخل إلى جانب القوى الأمنية الأخرى، وأبرز الأعمال الأمنية التي اضطلع بها الجيش مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وحماية المظاهرات، والتجمعات الشعبية، وتوفير المناخ الأمني السليم لإجراء الانتخابات النيابية والبلدية.

وبخصوص المهام الإنمائية فقد تميز قانون الدفاع الوطني اللبناني بالنص على قيام الجيش اللبناني بأدوار تنموية، شملت إنشاء مشاريع البنى التحتية من ماء، وكهرباء، وشق الطرق في القرى والمناطق النائية، والمساهمة في إطفاء الحرائق وإدارة الكوارث الطبيعية، وتأهيل الأماكن الأثرية والسياحية، والقيام بحملات تلقيح للأطفال في الأماكن النائية، وتوزيع مساعدات مختلفة على المناطق الفقيرة أو المتضررة.

ومن أجل تنظيم تلك المهام الإنمائية أنشأ الجيش اللبناني "قسم التعاون العسكري-المدني" عام 2012م كقسم تابع لمديرية الاستعلام في أركان الجيش للعمليات، ثم طوّره إلى "مديرية التعاون العسكري-المدني" عام 2014م، وتم النص على أن تتولى الأقسام الإقليمية المختلفة التابعة للمديرية القيام بالمهام التالية (الموقع الرسمي للجيش اللبناني):

- تحديد الحاجات الحياتية والإنمائية للمحيط المدني في المنطقة، وذلك من خلال التواصل والتنسيق مع الأجهزة الحكومية المعنية والسلطات المحلية (بلديات، هيئات أهلية،..) والمنظمات والهيئات المانحة واقتراح مجالات التعاون في هذا الإطار.

- دراسة المحيط المدني الاجتماعي، الحياتي والإنمائي في المنطقة وتقييمه لتبيان مدى تأثيره على العمليات العسكرية في هذه المنطقة واقتراح المناسب.
- اقتراح المشاريع الاجتماعية، الحياتية والإنمائية التي يمكن أن تسهل للقوى المنتشرة عملانيًا تخطيط وتنفيذ مهامها على ضوء دراسة المحيط المدني.
- تخطيط وتنفيذ المشاريع الحياتية والإنمائية الموافق عليها ومتابعة نتائجها بالتنسيق مع الوحدات العسكرية المنتشرة عملانيًا في المنطقة، ورفع تقارير بذلك.
- التعاون والتنسيق مع القوى العسكرية الأجنبية المتواجدة في المنطقة (تحت راية الأمم المتحدة) من أجل تحديد وتنفيذ مشاريع إنمائية وحياتية موافق عليها.
- المشاركة في التخطيط مع الأجهزة الحكومية والسلطات المحلية والهيئات الأهلية لعمليات الطوارئ المدنية (كوارث طبيعية وغير طبيعية، أزمات، عمليات إرهابية، إلخ) بهدف تفعيل استجابة سريعة لمواجهتها والتقليل من آثارها.

ووفقًا للعقيد الركن إياد العلم، فقد نفذت مديرية التعاون العسكري–المدني خلال فترة عملها نحو 226 مشروعًا في مختلف المجالات، كما أن المديرية أصبحت شريكًا أساسيًا في ثلاثة برامج تنموية أساسية مع الدولة الهولندية، والاتحاد الأوروبي، وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للإعلام، 2020)، كما بدأ الجيش اللبناني خلال الفترة الأخيرة بتوسيع نطاق دوره التنموي، من خلال إدخال وظائف "منتجة"، منها ما أعلن عنه الجيش اللبناني مؤخرًا عن قيام القوات الجوية بتنظيم رحلات سياحية ترفيهية على متن مروحيات الجيش، من أجل زيادة القدرات المالية للجيش اللبناني، ورغم أهمية تلك المشروعات إلا أنها لا تزال محدودة على نحو ملحوظ؛ نظرًا لعدم توافر قدرات اقتصادية ذاتية لدى الجيش اللبناني تمكنه من التوسع في تلك الأدوار.

4. اكتساب الثقة والدعم الدولي

بينما تلوح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على بعض المسئولين السياسيين في لبنان، وذلك لكون هؤلاء المسئولين هم السبب في الوضع المتردي الذي باتت عليه الدولة اللبنانية، إلا أنها في الوقت نفسه تعمل بشكل متسارع على التعاون مع الجيش اللبناني، وتوفير الدعم اللازم له، واستثنائه من أية عقوبات محتملة.

وفيما يتعلق بالجانب الأمريكي، فإن هدف الحفاظ على الجيش وقدراته على رأس الأولويات الأمريكية تجاه لبنان، ويُظهر هذا الموقف قيام مجموعة من البرلمانيين الأمريكيين بتوجيه رسالة إلى إدارة الرئيس جو بايدن لاتخاذ خطوات فورية تضمن توفير مزيد من المساعدات للجيش الذي هو شريك قديم للولايات المتحدة ومؤسسة محترمة وضرورية للأمن في لبنان، وأن الحفاظ على مكانة الجيش اللبناني وفعاليته ضمانة مهمة للحفاظ على أمن إسرائيل، في مواجهة دور حزب الله وغيره من الميليشيات الأخرى (معلوف، 2021).

وفي هذا السياق أعلنت السفيرة الأميركية في لبنان دوروثي شيا أنه تم عقد مؤتمر أميركي لبناني في 21 من مايو الماضي، بمشاركة كبار القادة من وزارتي الخارجية والدفاع الأميركيتين والجيش اللبناني، وكان على رأس جدول الأعمال نقاش حول سبل دعم الجيش اللبناني اقتصاديًا، ووفقًا لدوروثي فإن الجيش اللبناني قد تسلم مؤخرًا من الولايات المتحدة 95 حاوية ذخيرة تقدر قيمتها بأكثر من 55 مليون دولار بهدف تجهيز عمليات الجيش ومساعدته في أداء مهامه، كما أعلنت أن بلادها تعتزم وعبر وزارتي الخارجية والدفاع تقديم 120 مليون دولار إلى الجيش في مجال التدريب والوسائل الدفاعية، إضافة إلى تقديم ثلاثة زوارق خفر سواحل للدوريات، و59 مليون دولار لدعم قدراته في حماية الحدود الشرقية وضبطها (مهنا، 2021).

أما فرنسا، وبوصفها الشريك الأبرز للدولة اللبنانية، فقد نظمت في 17 من يونيو الماضي مؤتمرًا دوليًا لدعم الجيش اللبناني بمشاركة 20 دولة، وكان أن صدر عن "وكالة الأنباء المركزية" أن الاتصالات التي أجراها مسئولون فرنسيون وإيطاليون بعدد من الدول الغربية والعربية نجحت في تأمين نحو 75 مليون يورو، وأن عددا من المسئولين العرب، ولا سيما من دول الخليج، سيشارك في مؤتمر باريس لدعم الجيش (مهنا، 2021).

وبجانب هذا الدعم الدولي الذي تحظى به المؤسسة العسكرية اللبنانية، فإن مديرية التعاون العسكري–المدني تعمل أيضًا على التعاون والتنسيق مع القوى العسكرية الأجنبية المتواجدة في المنطقة تحت راية الأمم المتحدة على تحديد المشاريع وتنفيذها، وبدورها تنسّق المديرية مع المنظمات والهيئات المانحة، العسكرية منها والمدنية الراغبة بتمويل المشاريع؛ وهو ما من شأنه أن يضاعف الفرص لنيل التمويل الخارجي عبر المديرية، نظرًا لصعوبة استحصال الحكومة للدعم المالي الدولي في الوقت الحالي، نظرًا للموقف الدولي السلبي تجاه الحكومة اللبنانية.

ثانياً: عناصر ضعف الجيش اللبناني

بجانب عناصر القوة السابقة، فإن الجيش اللبناني يعاني من الكثير من مظاهر الضعف، التي قد تقف عائقًا أمام اقترابات توسع الدور العسكري، والتي في أغلبها نتاج التطورات التاريخية المختلفة التي مرت بها الدولة اللبنانية، وما فرضته على المؤسسة العسكرية من واقع صعب، ومن أبرز ملامح هذا الواقع:

1. الجيش ليس هو المحتكر الوحيد للقوة

يُعد احتكار الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية لممارسة العنف المشروع، من السمات الرئيسة للدولة القومية الحديثة، وبالتالي يعد امتلاك قوى غير رسمية للسلاح بمثابة تنازع لدور الأجهزة الأمنية في دورها، وقد يصل الأمر إلى حد المنافسة والصدام بين الأجهزة الأمنية الرسمية وبين الميليشيات غير الرسمية المسلحة داخل الدولة.

وبالنظر إلى الواقع اللبناني، فإنه، وفي إطار التسوية السياسية التي نصّ عليها اتفاق الطائف، تم حل وتسريح مختلف الميليشيات المتحاربة ونزع سلاحها، باستثناء حزب الله الذي تم وصفه بأنه "قوة مقاومة" في مواجهة التواجد الإسرائيلي، وطوال فترة التواجد السوري في لبنان، حظي حزب الله بدعم سوري مطلق، بجانب الرعاية السياسية الكاملة من جانب الدولة الإيرانية (Nerguizian, 2018).

ويقدر تقرير التوازن العسكري لعام 2020 الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية قوام الجيش اللبناني بحوالي 60 ألف فرد عامل (الجيش 56,600، البحرية 1,800، القوات الجوية 1,600)، في مقابل حوالي 20 ألف فرد عامل، و25 ألف فرد في قوات الاحتياط الخاصة بحزب الله (International Institute for Strategic Studies, 2021: 351). ومن الناحية المالية، وبينما بلغ الإنفاق العسكري للجيش اللبناني حوالي (1.92 مليار دولار) عام 2020، فإنه لا توجد بيانات رسمية تقدر الإنفاق العسكري لحزب الله، الذي يعتمد في جزء كبير من نفقاته على التمويل الإيراني الذي قدرته أحد البيانات الصادرة عن الكونجرس الأمريكي بحوالي (700 مليون دولار) سنويًا (Congressional Research Service, 2021). وبينما قد يبدو أن الجيش اللبناني هو المتفوق عسكريًا على قوات حزب الله، إلا أن الواقع يثبت قدرة حزب الله على فرض حساباته على الأرض، والتأثير بقوة على المستويات العسكرية والسياسية.

وبغض النظر عن طبيعة العلاقة بين الجيش اللبناني وبين حزب الله التي تم وصفها من قبل على أنها علاقات تحالفية، أو بتقدير أقل تعاونية، فإن الشيء الأكيد هو أن وجود حزب الله كقوة عسكرية غير رسمية يتعارض مع المبدأ الجوهري للدولة القومية الخاص باحتكار القوة من خلال المؤسسات الأمنية الرسمية فقط، وقد قادت الكثير من الأحداث التي مرت بها الدولة اللبنانية إلى تهميش وضع الجيش اللبناني لصالح قوة حزب الله، ولقد ظهر هذا بوضوح في حرب عام 2006م التي خاضها حزب الله منفردًا ضد إسرائيل، كما في أحداث مايو 2008م التي انتشرت فيها ميليشيا حزب الله في شوارع بيروت، في مواجهة داخلية هي الأخطر منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وبينما يجلب الحديث عن نزع سلاح حزب الله الكثير من التوتر الداخلي، فإن استمرار هذا الوضع يعزز من حالة ضعف الجيش اللبناني الذي يتم تحجيم عمليات تسليحه من قبل القوى الدولية للتخوف من أن تصل تلك الأسلحة ليد حزب الله.

2. ضعف الفعالية العسكرية

وفقًا لدراسة كل من حجاب شاه وميليسا دالتون، فإن لبنان يفتقر إلى سياسة، أو إستراتيجية شاملة للأمن القومي، حيث إنه خارج إطار وزارة الدفاع، لا توجد هيئة مدنية لديها سلطة الرقابة والتخطيط على الأجهزة الأمنية في البلاد، وأن طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في لبنان تسهم في عدم وجود إستراتيجية عسكرية متماسكة، حيث إن التفاعلات السياسية الطائفية تؤدي إلى عدم التوافق حول الأولويات الأمنية، ووفقًا للدراسة فإن هذا الواقع لا يخلق فقط إشكالات في الجاهزية داخل الجيش اللبناني، ويشتت تركيزه عن المهام الأساسية، ولكنه يمنع أيضا الجيش من امتلاك القدرة على المساهمة في وضع سياسة عسكرية أو أمنية وطنية **(شاه ودالتون، 2020)**.

أما من الناحية التسليحية، فعقب الانسحاب السوري من لبنان، وفي ظل غياب صناعة دفاعيّة، أو موازنة مخصصة لشراء المعدات العسكرية، لم يجد الجيش أمامه خيارًا للتسلح سوى التعويل على الهبات الأجنبيّة **(حسباني، 2010)**، وفي حين تعد الولايات المتحدة الأمريكية الممولَ الرئيسَ للجيش اللبناني، حيث دعمت الولايات المتحدة الجيش اللبناني خلال الفترة من عام 2006م حتى 2020م بحوالي ملياري دولار **(سلفادور وكشيشيان، 2021)**، بجانب ما يحظى به الجيش اللبناني من دعم مادي من قبل فرنسا وغيرها من الدول الأوربية الأخرى، إلا أن واقع الأمر يكشف عن ضعف البنية التسليحية للجيش اللبناني في ظل تراجع بعض الدول عن دعمها، وأبرز مثال لذلك تراجع

المملكة العربية السعودية عن وعدها بتقديم مساعدة قدرها 4 مليارات دولار لدعم تسليح الجيش اللبناني؛ معللة ذلك بوجود نفوذ قوي لحزب الله داخل الجيش اللبناني، ونتيجة لذلك عادة ما يجد الجيش اللبناني نفسه في وضع صعب أثناء المهام القتالية التي يخوضها (معركة نهر البارد 2007م – التصدي للتنظيمات الإرهابية شمال لبنان 2017م) من حيث ضعف العتاد، ونقصِ الذخيرة، وعدم وجود دعم جوي فعال **(حسباني)**.

3. التماسك الهش للجيش اللبناني

إن التكوين متعدد الطوائف للجيش اللبناني على أهميته في خلق جيش يعبر عن مكونات الدولة اللبنانية، إلا أن هذا الطيف الواسع من الانتماءات الطائفية الذي تتكون منه وحدات الجيش أسهم في خلق نوعٍ من "التماسك الهش" داخل الجيش اللبناني، وجعل مسألة الولاءات الطائفية معادلة صعبة في مسيرة وفعالية الجيش اللبناني، ومن المهم التوضيح أن التكوين متعدد الطوائف في حد ذاته ليس هو السبب المباشر لهذا التماسك الهش، بل الخبرة التاريخية للجيش اللبناني في التعامل مع هذا التنوع، حيث شهد الجيش اللبناني الكثير من حالات الانشقاق الداخلي والهروب الجماعي، وذلك على أسس طائفية، تأثرًا بالأحداث السياسية الجارية.

ففي عام 1976م، أي بعد حوالي عام على بداية الحرب الأهلية في لبنان، تعرض الجيش اللبناني لأول حادثة تفكك على أسس طائفية، حيث أسهمت الحرب الأهلية في إحداث تمرد داخلي وعصيان مسلح وانتفاضات قصيرة الأجل داخل الجيش أدت إلى انشقاقات جماعية وهروب من الخدمة، وعلى الرغم من إعادة تشكيل الجيش اللبناني بعد الانقسام الأول، إلا أنه تفكك مرات أخرى في عامي 1984 و1988م، وفي حين قبل غالبية العسكريين إما ترك الخدمة والعودة لبيوتهم في هدوء، أو الاستمرار في الخدمة العسكرية، فإن باقي العسكريين (حوالي 15%) انضم إلى الفصائل والميليشيات المشكلة حديثًا (حوالي 3 آلاف جندي) **(Knudsen & Gade, 2017: 5)**.

وحدث الانقسام الأكثر خطورة في الجيش اللبناني خلال "حرب التحرير" (1989–1990م) على خلفية قيام حكومتين متنافستين في بيروت، حيث انقسم الجيش اللبناني بين فصيل مسيحي شرقي بيروت موالٍ للعماد ميشال عون، وجيش بيروت الغربية بقيادة إميل لحود، الذي تم تعيينه قائدًا للجيش عام 1989م وقبل بالسيادة السورية على لبنان، وهي الحرب التي انتهت بخسارة العماد ميشال عون

–رئيس الجمهورية الحالي للبنان– ومن ثم نفيه إلى فرنسا، وتسريح عدد كبير من الضباط الموالين له، والبدء في وضع اتفاق الطائف موضع التنفيذ **(Knudsen & Gade: 6)**.

وعلى الرغم من إعادة بناء الجيش اللبناني عقب انتهاء الحرب الأهلية، والسعي نحو تحقيق التوازن بين مختلف الانتماءات الطائفية داخل الجيش، فإن شبح التفكك يظل حاضرًا بقوة بما يقوض من قوة الجيش اللبناني، ويجعله دائمًا في موقف المراقب الحذر لكل التفاعلات الداخلية في لبنان، خشية تفاقم الأحداث السياسية بدرجة تثير إحدى أو بعض الطوائف داخل الجيش، ويدفعها للانشقاق مرة أخرى، ولقد أدت التطورات التالية على اندلاع الأزمة السورية عام 2011م إلى تعريض تماسك الجيش اللبناني وحياده للخطر، فمع امتداد الصراع السوري إلى الداخل اللبناني، رصدت إحدى الدراسات تعرض مدينة طرابلس، عاصمة شمال لبنان، خلال الفترة من عام 2011م إلى عام 2014م لعشرين جولة من العنف المسلح دارت بين الحزب العربي الديمقراطي، ذي الأصول العلوية والمتواجد في جبل محسن، وبين مجموعات مسلّحة متواجدة المناطق السنّية المحيطة به وأبرزها منطقة باب التبانة، وخلال هذه الفترة برزت اتهامات وجهها رجال دين سلفيون في طرابلس تتهم الجيش بأنّه نصيرٌ لحزب الله والحزب العربي الديمقراطي، وبأنّه حامي مصالح الطائفتين الشيعية والعلوية **(قرطام، 2016)**.

واستمرت قيادة الجيش اللبناني لفترة طويلة في حالة من الحذر من إقحام جنودها في هذا الصراع؛ خشية أن اتّخاذ موقف قوي، إما لصالح باب التبانة أو جبل محسن يمكن أن يؤدّي إلى إشعال الفتنة بين السنّة والشيعة داخل الجيش نفسه، خاصة مع تصاعد الدعوات للضباط السنة كي ينشقّوا عن الجيش اللبناني، وإنشاء "جيش لبناني حر" منحاز ضد العلويين في جبل محسن، ونفوذ حزب الله على كل لبنان **(لوفيفر، 2014)**، وعلى الرغم من نجاح الجيش اللبناني عام 2014م في دخول تلك المناطق اللبنانية وإنشاء نقاط تمركز بها، والقضاء على التنظيمات المسلحة التي كانت بها، فإن الملابسات التي رافقت تحركات الجيش طوال تلك الفترة تؤكد حقيقة "التماسك الهش" الذي يتصف به الجيش اللبناني.

4. ضعف البنية التحتية للمؤسسة العسكرية

ليست القدرات التسليحية فقط للجيش اللبناني وحدها التي في موضع ضعف، ولكن القدرات الاقتصادية للجيش اللبناني هي أيضا في وضع صعب، فبينما تستهلك الأجور والرواتب حوالي 80%

من الموازنة العسكرية السنوية، فإن 20 % فقط من المبالغ المخصصة يتم الاستفادة منها في شراء التجهيزات، والذخيرة، وبعض المعدات العسكرية الأخرى **(لوفيفر)**، هذا بجانب ما تتعرض له الموازنة العسكرية من استقطاعات مستمرة أضرت بشكل كبير بالوضع المادي للعسكريين، وبينما لا يوجد قانون يمنع صراحة قيام المُؤسسة العسكرية بنشاطات الاقتصادية، ولكن النشاطات العسكرية الرسمية في هذا المجال نادرةٌ جداً.

وبشكل عام، ووفقا لمؤشر "توازن" الخاص بدراسة العلاقات المدنية العسكرية، فإن مشاركة الجيش اللبناني في الأنشطة التجارية محدودة جدًا، فالجيش لا يمتلك سوى التعاونياتِ العسكرية، ونوادِي الضباط، ولا يمتلك سوى فندقًا وحيدًا وسط مدينة بيروت هو فندق "مونرو"، وعلى الرغم من قيام الجيش ببناء المساكن العسكرية، وتحصيل إيجار تلك المساكن، فإنه لا يُشارك عمومًا إلا في حجم صغير من مشاريع البنية التحتية العامة، ويغلب على مشاريعه الطابع الخدمي لا التجاري، أما بخصوص المساعدات الخارجية التي يتحصل عليها فإنها عادة ما تكون عينيّة، أو تُنفق في البلدان المانحة على المشتريات العسكرية، وفي كل الأحوال، فإن النشاطات التجارية والاقتصادية للجيش تخضع لنفس قوانين والتزامات النشاطات الاقتصادية المدنية، ويُمنعُ العسكريون والمدنيون العاملون في قطاع الدفاع من ممارسة النشاط الاقتصادي الخاصّ، كما لا يُشارِكُ الجيش في الاستغلال التجاري للمواردِ الطبيعية للدولة **(توازن، 2021)**.

المبحث الثالث

تطورات الأزمة اللبنانية

شهدت الدولة اللبنانية طوال السنوات الماضية – وعلى وقع تلك الأزمات المتكررة التي تعيشها لبنان– الكثير من الموجات الثورية، التي امتلأت خلالها الشوارع اللبنانية بالمحتجين الغاضبين، الذين تنوعت فئاتهم وانتماءاتهم السياسية والطائفية، وتوحدوا على المناداة بالإصلاح السياسي ومحاسبة الفاسدين، وقد حملت الموجة الثورية الأخيرة التي انطلقت في عام 2019م ورفعت شعار "كلن يعني كلن"، مجموعة من المطالب على رأسها الإطاحة بجميع النخب السياسية المتواجدة في المشهد السياسي الحالي، على مختلف انتماءاتها الطائفية، لمسئوليتها على حالة الشلل التي تعيشها البلاد، ووقوفها كحائط صد أمام أية آفاق محتملة للإصلاح.

وعلى الرغم من تلك الانتفاضات الثورية المتتالية التي شهدتها لبنان، والتي سبق بعضها الانتفاضات العربية التي اندلعت عام 2011م، لكنها لم تنته معها، حيث استمرت حلقاتها حتى عام 2019م، إلا أنها وطوال تلك المدة الطويلة، لم تستطع تحقيق أي من أهدافها التي خرجت من أجلها، حيث استمر أداء النظام السياسي اللبناني على حالته المعتادة من الفساد والتردي، وعلى عكس غالبية البلدان العربية التي شهدت انتفاضات مماثلة، أدت إلى إحداث تغييرات نوعية في صيغ الحكم داخل تلك البلدان، سواء بإنتاج نظم حكم جديدة، أو بتعديل نظم الحكم القائمة، بغض النظر عن كون تلك التغييرات إيجابية أو سلبية، إلا أن النظام السياسي اللبناني وحده هو الذي استمر في جموده، وعصيانه على التغيير.

إن هذا الوضع الذي أصبحت عليه الدولة اللبنانية يجعل الكثيرين يصفونها على أنها "دولة فاشلة"، وذلك وفقًا لمعياري الفعالية والشرعية، حيث تعكس الفعالية مدى أداء الدولة لوظائفها المختلفة مثل توفير الأمن، وتشجيع النمو الاقتصادي، ووضع القانون، وصنع السياسات العامة، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتعكس الشرعية ما إذا كانت تصرفات السلطة السياسية ينظر إليها من قبل النخب والسكان على أنها "عادلة"، أو "معقولة" من حيث المعايير الاجتماعية السائدة (Goldstone, 2008: 285)، وهو ما سنحاول استكشافه فيما يلي:

أولًا: أزمة الفعالية

أصدر البنك الدولي في يونيو 2021م تقريرًا بعنوان "لبنان يغرق: نحو أسوأ ثلاث أزمات عالمية"، ووفقًا للتقرير يعاني لبنان من كساد اقتصادي حاد ومزمن؛ مما قد يجعل الأزمة الاقتصادية، والمالية اللبنانية إحدى أشد ثلاث أزمات على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر **(World Bank, 2021)**

ويقدّر البنك الدولي أنه في عام 2020م، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 20,3%، بعد انكماشه بنسبة 6,7% عام 2019م، وقد انخفضت قيمة إجمالي الناتج المحلي للبنان من حوالي 55 مليار دولار أميركي عام 2018م إلى ما يُقدّر بنحو 33 مليار دولار أميركي عام 2020م، في حين انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو 40% من حيث القيمة الدولارية، ولا تزال الظروف النقدية والمالية شديدة التقلب؛ وفي سياق نظام متعدّد لأسعار الصرف، انخفض متوسط سعر الصرف الذي يحتسبه البنك الدولي بنسبة 129% عام 2020م، وأدى التأثير

على الأسعار إلى ارتفاع التضخم، حيث بلغ متوسطه 84.3% عام 2020م، وفي ظل حالة غير مسبوقة من عدم اليقين، فمن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 9.5% خلال العام الحالي 2021م (البنك الدولي، 2021).

ويناقش التقرير تأثير الأزمة الاقتصادية على أربع خدمات عامة أساسية هي الكهرباء، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والتعليم، ويُظهر أن الكساد المتعمّد قد أدى إلى زيادة تقويض هذه الخدمات العامة المتردية أصلًا من خلال: (1) زيادة معدلات الفقر زيادة كبيرة، حيث زادت نسبة الأسر غير القادرة على تحمل تكاليف البدائل التي يوفرها القطاع الخاص، وبالتالي أصبحت أكثر اعتمادًا على الخدمات العامة؛ و(2) تهديد مقومات الاستمرارية المالية والتشغيل الأساسي للقطاع برفع تكاليفه وخفض إيراداته **(World Bank: 30)**.

وبينما أظهر انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس 2020م، وأزمة النفايات التي انفجرت قبل ذلك بخمسة أعوام، مدى الإهمال والفشل في إدارة أجهزة الدولة، فإنه كشف أيضًا عن مستويات مرتفعة من الفساد، فقد حصلت لبنان على 25 نقطة فقط في مؤشر مدركات الفساد لعام 2020م، ليكون ترتيبها (149) من بين (179) دولة، وذلك بانخفاض قدره خمس نقاط منذ عام 2012م، وعلى الرغم من المطالبات المستمرة بمواجهة الفساد، فإنه لم تبدأ أية تحقيقات رئيسة في قضايا الفساد، ولم يخضع أي مسئول عام للمحاكمة، بالإضافة إلى ذلك لا تزال التحقيقات جارية بشأن انفجار مرفأ بيروت، وفي حين تم توجيه اتهامات إلى بعض كبار المسئولين فيما يتعلق بالانفجار، إلا أن المساءلة لا تزال محدودة **(منظمة الشفافية الدولية، 2020: 19)**.

ثانياً: أزمة الشرعية

وفي مواجهة هذه التحديات الهائلة، فإن استجابة السلطات اللبنانية لهذه التحديات على صعيد السياسات العامة كانت غير كافية إلى حد كبير، ويعود ذلك إلى غياب توافق سياسي بشأن المبادرات الفعّالة في مجال السياسات؛ بجانب وجود توافق سياسي حول حماية نظام اقتصادي مفلس، أفاد أعدادًا قليلة لفترة طويلة.

ولقد أظهرت الاحتجاجات الشعبية الحاشدة التي خرجت في أكتوبر 2019م بوضوح فقدان القوى والنخب السياسية الحاكمة للثقة الشعبية، ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب، أولها أن تلك الاحتجاجات هي الأكبر منذ التظاهرات التي اندلعت في العام 2005م عَقِب اغتيال رئيس الوزراء

الراحل رفيق الحريري، وثانيًا، أنها احتجاجات عفوية غير موجَّهة من أحزاب سياسية، أو زعماء سياسيين، وثالثًا، انتشار هذه التظاهرات في مختلف أنحاء لبنان، وعدم اقتصارها على بيروت، أو على المدن الرئيسة، ورابعًا، لتتميّز هذه الاحتجاجات بأنها غير طائفية، حيث وجّه المحتجّون انتقادات إلى زعماء سياسيين من طوائفهم نفسها، وهذه سابقة في لبنان **(أسود، 2019)**.

وتصف مهى يحي، مديرة مركز مالكوم – كير كارنيغي، تلك الاحتجاجات بأنها "ثورةٌ ضد المنظومة السائدة وانهيار تام للثقة بالمؤسسات كافة، أي مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والقطاع المصرفي والنقابات والتجمعات المهنية" **(يحي، 2019)**، ويعبر شعار "كلن يعني كلن" الذي كان الشعار الرئيس لتلك الاحتجاجات، عن هذا التصور الراغب في إسقاط جميع رموز النظام السياسي.

وقياسًا على تلك النتائج المتعلقة بغياب الفعالية وغياب الشرعية، يقوم الكثير من الباحثين والمعلقين بوصف الدولة اللبنانية بأنها دولة فاشلة، وفي حين يبدي البعض تحفظًا على استخدام هذا الوصف، انطلاقًا من اعتبارات مختلفة، إلا أنه حتى ولو لم تكن لبنان في الوقت الحالي دولة فاشلة، فإنه إذا ما استمرت استجابة القوى والنخب السياسية للأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، بالطريقة ذاتها التي تدار بها الأمور طوال الفترة الماضية، فإن لبنان، وبلا شك، في طريق مستقيم نحو الانهيار والفشل.

المبحث الرابع

انعكاسات الأزمة اللبنانية على الجيش

أثرت الأزمة متعددة الأبعاد التي تعاني منها الدولة اللبنانية على الجيش في اتجاهين؛ الأول هو اتجاه الاحتياج المتزايد لاضطلاع الجيش اللبناني بالمزيد من الأدوار الداخلية؛ تعويضًا عن التردي الشديد في قدرات الأجهزة الأخرى للدولة، أو لتراجع الثقة بها، والاتجاه الثاني هو تحميل الجيش اللبناني جزءًا كبيرًا من فاتورة الأزمة الاقتصادية من خلال الاستقطاعات المتكررة في الميزانية العسكرية بما يهدد قدرة الجيش على الصمود.

أولًا: تصاعد الطلب على الأدوار الداخلية للجيش

في خلال السنوات الأخيرة، ومع التردي الشديد في الوضع الاقتصادي وانهيار سعر صرف الدولار، وحجز المصارف على أموال المواطنين، وما رافق ذلك من عدم استقرار سياسي واجتماعي،

واحتجاجات متزايدة في الشارع، ومن ثم انتشار جائحة كورونا، وما سببته من فلتان، وتهريب، وفساد، وجرائم إرهاب، وصولًا إلى انفجار مرفأ بيروت، فرض هذا الوضع ضغوطًا متزايدة على الجيش اللبناني، الذي وجد نفسه في القلب من كل تلك الأحداث، وذلك من خلال التالي:

1. **تأمين الاحتجاجات الشعبية:** حرصًا على السلم الأهلي ومنع الفتن، سعى الجيش إلى ضمان سلامة المتظاهرين السلميين، وإلى توفير حرية التنقّل والمحافظة على الأملاك العامة والخاصة، حيث دعت قيادة الجيش المحتجين إلى التزام سلمية التعبير وتوجيهات القوى الأمنية، كما أكّدت في الوقت نفسه احترامها لحق التظاهر السلمي.
2. **محاولات تخفيف الأزمة الاقتصادية:** شارك الجيش اللبناني من خلال مديرية التعاون العسكري – المدني في تنفيذ الكثير من المهمات التي تهدف لتخفيف المعاناة الاقتصادية عن العائلات الأشدّ فقرًا، ومن ذلك توزيع المساعدات الغذائية على عائلات تلاميذ المدارس الرسمية، وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوزيع المساعدات المالية على الأسر التي تعطّلت أعمالهم وفقدوًا وسيلة رزقهم بسبب وباء كورونا، كما يستفيد من الدعم الذي يقدمه الجيش الكثير من الفئات ومن بينها مصابو الألغام وعائلات المتوفين منها، وسائقو السيارات العمومية، والعائلات المتضررة جراء انفجار مرفأ بيروت **(خير الله، 2020)**.
3. **إدارة أزمة جائحة كورونا:** مع إعلان مجلس الدفاع الأعلى للتعبئة العامة وحالة الطوارئ لمواجهة انتشار فيروس كورونا، كان الجيش اللبناني في القلب من تلك الجهود، في البداية قام الجيش بتشكيل لجنة لإدارة الأزمة تكونّت من أربعة ضباط من كل من أفرع العناصر، والعمليات، والاستخبارات العسكرية، وإدارات الخدمات الطبية، تولت مهام التنسيق مع سلسلة القيادة وصولًا إلى مكتب قائد الجيش، والاتصال أفقيًا من داخل خطوط الجهود العسكرية، وذلك بهدف تطبيق حالة الطوارئ وفرض الالتزام بقرارات الإغلاق، وذلك بمشاركة حوالي 40 ألف جندي (نصف مجموع عناصر الجيش)، كما تم تكليف عدد من وحدات الجيش بإنتاج الأقنعة الطبية لمواجهة العجز في توافرها **(نركيزيان، 2020)**، هذا بجانب اضطلاع الجيش بالمسئولية الأكبر في تلقي المساعدات الطبية من البلدان الأخرى بهدف دعم جهوده في مواجهة الأزمة، وذلك لضمان وصول تلك المساعدات لمستحقيها.

4. **الاستجابة لكارثة انفجار مرفأ بيروت:** اتخذت استجابة الجيش لكارثة انفجار مرفأ بيروت الكثير من المسارات بداية من إنشاء غرفة عمليات تولّت أعمال البحث والإنقاذ، وإنشاء غرفة طوارئ متقدمة لتنظيم كل المبادرات الجماعية والفردية التي تطوّعت لتقديم المساعدة، وتشكيل لجان لتقدير الخسائر ومسح الأضرار، وثانية لتسلّم المساعدات، وثالثة لتسليمها للمستفيدين ودفع التعويضات **(خير الله)**، وقد كان تولي الجيش اللبناني لمهام تقديم التعويضات للمتضررين بناء على طلب الجهات الدولية التي تقدم تلك المساعدات، وذلك لعدم ثقتها في المؤسسات الأخرى للدولة **(صباغ، 2021)**.

ثانياً: تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للعسكريين

بجانب تلك الأدوار المتعددة التي وجد الجيش اللبناني نفسه مطالبًا بتقديمها، فإن الحالة التي وصلت إليها الدولة اللبنانية لم تمهل الجيش اللبناني الوقت للحفاظ على تماسكه وقوته من أجل الاستمرار بالقيام بتلك الأدوار الحيوية، وإنما هاجمته هو أيضًا لتتركه محاصرًا بين وضع داخلي متردٍ وبين احتياجات محلية متصاعدة، ومن أبرز ملامح معاناة الجيش اللبناني:

1. **تقويض أجور العسكريين:** أدّى فقدان الليرة أكثر من 80 % من قيمتها مقابل الدولار إلى تدنّي رواتب العسكريين ومخصّصاتهم بشكل خطير، وعلى مدار الفترة من عام 2019م إلى عام 2021م، فقدت رواتب العسكريين حوالي 80% من قيمتها، حيث انخفض الراتب الشهري للضباط الأدنى رتبة مثلًا من حوالي 2000 دولار إلى 200 دولار تقريبًا **(يونغ، 2021)**.

جدول رقم 1: انعكاسات الأزمة المالية على الجيش اللبنانية

العام	مخصصات رواتب وأجور العسكريين	معدلات ترك الخدمة العسكرية
2019	1,665 مليار دولار	2,263 فردًا
2020	332,4 مليون دولار	1,578 فردًا
2021	208,4 مليون دولار	580 فردًا

* الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على (يونغ، حبل نجاة الجيش، مرجع سابق)

2. **تزايد معدلات ترك الخدمة العسكرية:** نتيجة للتراجع الحاد في رواتب العسكريين وأجورهم، سعى عددٌ منهم للبحث عن وظيفة ثانية لتحسين أوضاعهم المعيشية، ومع مخالفة الجمع بين الوظيفة

العسكرية ووظيفة أخرى، اضطرت أعداد أكبر من العسكريين إلى التخلي عن الوظيفة العسكرية وفقًا للجدول السابق، بدءًا من العام 2019م، وللمرة الأولى منذ عام 2007م، فاقت أعداد الذين غادروا الجيش اللبناني أعداد من التحقوا بصفوفه **(يونغ)**.

3. **تراجع الإمكانات التسليحية:** قاد الوضع السابق إلى جعل توفير الدعم لرواتب العسكريين، وتقديم المساعدات الغذائية للجيش هو الأولوية عن الحصول على المساعدات العسكرية والتسليحية، ونتيجة لذلك تراجعت إلى حد كبير الميزانية المخصصة للمشتريات العسكرية الأساسية بقيمة (94,5 %)؛ كذلك تراجع حجم الإنفاق على العمليات والصيانة بنسبة (88,6 %)، وذلك خلال الفترة من عام 2019م إلى 2021م **(يونغ)**، كما أشار قائد الجيش اللبناني في كلمته في مارس 2021م إلى تخفيض التدريبات العسكرية والدورات التي يتلقاها العسكريون في الخارج **(ثابت، 2021)**، المحصلة النهائية هنا هي إضعاف القدرات العملياتية للجيش اللبناني على نحو غير مسبوق.

المبحث الخامس

الخروج من الأزمة: المسارات المحتملة

بينما أظهر العرض السابق تمتع الجيش اللبناني برصيد قوة "معنوي" كبير، راجع من معدلات الثقة الشعبية العالية التي يحظى بها، وحفاظه على قدر جيد من الحياد الناتج عن تكوينه متعدد الطوائف، إضافة إلى كسب الدعم والثقة الدولية، فإنه في المقابل كشف عن افتقار ملحوظ لمظاهر القوة "المادية"، بسبب تدني مستوى القدرات العسكرية، والاقتصادية، وحتى الوظيفية للجيش اللبناني، وعلاوة على ذلك فإن الأزمة اللبنانية قد كرست من حالة الضعف المادي للجيش اللبناني، وذلك من خلال الانهيارات الحادة في المخصصات العسكرية، سواء للأجور والرواتب، أو للمشتريات العسكرية والتدريب، بجانب فرض تلك الأزمة للكثير من المسئوليات والأدوار الجديدة على الجيش اللبناني بشكل لا يتناسب بأي حال من الأحوال مع قدراته وإمكاناته.

أولًا: **مسار تفكك الجيش اللبناني**

يبدو مسار تفكك الجيش على أنه المسار الأقرب وفق المعطيات السابقة، وفي حال لم يتم التدخل من أجل وضع حد لحالة الأزمة المتصاعدة، وإن مثل هذا السيناريو قد يتشكل وفقًا للمراحل التالية:

1. زيادة معدلات التسرب من الجيش

مع حالة الشلل السياسي المستعصية، واستمرار الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها لبنان، والتي لم تظهر حلولًا جادة للتعامل معها إلى الآن، سواء على المستوى المحلي، أو على المستوى الدولي، وما خلفته تلك الأزمات من تبعات خطرة تجسدت في انهيار الوضع الاقتصادي والمعيشي للعسكريين، وتوجه عدد كبير منهم نحو الحصول على إجازة أو إنهاء الخدمة العسكرية، فإن استمرار مدى الأزمة يعني مزيدًا من التسرب من صفوف الجيش.

ومن المهم تحديد الفئات الأكثر عرضة للتسرب من الجيش اللبناني، من أجل بيان الأثر المحتمل لهذا التسرب على استقرار الجيش اللبناني، وتشير إحدى الدراسات إلى أنه بعد انتهاء الحرب الأهلية، وفي سبيل تحدي الهيمنة المسيحية التاريخية على الجيش اللبناني، فإن عددًا ملحوظًا من أبناء مدينة عكار، خاصة المسلمين السنة، الذين يعانون من ضعف الوضع الاقتصادي وعدم القدرة على توفير فرصة عمل، قد وجدوا في الجيش ملاذهم لتأمين فرصة عمل، وخاصة في الرتب الدنيا، وفي سلاح المشاة، الذي ضم العدد الأكبر منهم؛ نظرًا لانخفاض مستواهم التعليمي، مقارنة بغيرهم من أبناء المدن الأخرى من المسيحيين (**Yassin, 2017: 51-70**)، ونظرًا للاعتماد الكبير لهذه الفئة من المجندين على المستحقات المالية التي تأتي من الوظيفة العسكرية، فإنها ستكون الأكثر معاناة من هذا الوضع الاقتصادي الصعب، وبالتالي الأكثر تعرضًا للتسرب من الجيش.

2. الإخلال بالتوازن الطائفي بين صفوف الجيش

في الغالب لن تكون عمليات التسرب من الجيش متوازنة، فهناك فئات ستكون أكثر قدرة، أو حتى رغبة على البقاء في الخدمة لمدة أطول، وبالتالي فإن النتيجة ستكون فقدان الجيش لأحد أهم المميزات التي يتسم بها، وهي تكوينه متعدد الطوائف، وتوازن مكوناته، وسينتهي الأمر بوجود أكثرية داخل الجيش تنتمي لطائفة بعينها، وقد يقود إلى الإخلال بتوازن الجيش الهش الذي تم بناؤه بصعوبة

طوال العقود الماضية، بما يعني خسارة الجيش اللبناني لسمة "الحياد" التي اتسم بها خلال السنوات الماضية.

3. انقسام الجيش اللبناني

إن خسارة الجيش لحياده السياسي والمجتمعي، هي نتيجة منطقية لخسارة التوازن بين مكوناته، بما سيؤدي لفقد معدلات الثقة الشعبية التي يحظى بها الجيش. وفي مثل هذه الظروف تبدو فرص انقسام الجيش لتكتلات وفرق مختلفة واردة، وذلك وفقًا للاعتبارات الطائفية التي كانت دومًا هي المحرك للتحولات المختلفة داخل لبنان، وذلك في ظل وجود تجارب تاريخية مشابهة عاشتها لبنان وسبقت الإشارة إليها.

في مثل هذه الظروف، ستصبح الميلشيات المسلحة هي اللاعب الرئيس في الساحة السياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، داخل لبنان، بحيث تلتحم كل ميلشيا مسلحة مع الطائفة التي تنتمي إليها، وتعمل على تأمين المكانة الخاصة بها، وتوفير ما يمكن توفيره لأبناء الطائفة، سواء من الحماية، أو الخدمات، والاحتياجات الضرورية على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية. وقد لا يعني هذا بالضرورة عودة حالة الحرب الأهلية، ولكن يعني بالأساس العودة للبنان لحالة ما قبل الدولة.

ثانياً: مسار تولي الجيش للسلطة

يبدأ المسار الثاني من حيث انتهينا في المسار الأول، وذلك بالحديث عن التوجه الدولي من الجيش اللبناني، حيث إنه، وفي ظل تعليق الأطراق الدولية الكبرى لدعمها للحكومة اللبنانية، وفي ظل انهيار مستويات الثقة في القوى السياسية المسيطرة على مؤسسات الدولة اللبنانية، واتهامها بالمسئولية المباشرة عن الأزمة اللبنانية، وبمسئوليتها عن الفساد المتفشي في كل أركان الدولة، وفي إطار بحث تلك الأطراف الدولية عن مخرج لإنقاذ الدولة اللبنانية، فإن بعض تلك الأطراف قد تقتنع بأن تولي الجيش اللبناني للسلطة السياسية من خلال تشكيل "حكومة عسكرية انتقالية" في لبنان، هو حل ممكن للأزمة اللبنانية المستعصية، باعتبار الجيش اللبناني حتى الآن هو المؤسسة التي تحظى بالثقة الشعبية بجانب تعبيرها عن مختلف الطوائف اللبنانية، في هذه الحالة قد يجد هذا المسار طريقه للتحقق، من خلال تقديم الدعم الدولي اللازم للمؤسسة العسكرية للاضطلاع بهذا الدور.

وقد أظهرت المؤتمرات الدولية الأخيرة التي تم تنظيمها من أجل دعم الجيش اللبناني، أن بعض أطراف المجتمع الدولي ربما أدركت أن الجيش اللبناني قد يكون هو رأس الحربة في عملية

إعادة بناء الدولة اللبنانية، وبالتالي البدء بإنقاذ الجيش كخطوة البداية لإنقاذ الدولة اللبنانية، ويمكن تصور أن يسلك هذا السيناريو المقترح مجموعة من المسارات المختلفة من أجل إعادة بناء الدولة سياسيًا واقتصاديًا، وذلك على النحو التالي:

1. **مبادرة دولية:** الخطوة الأولى من أجل تحقق هذا السيناريو هو أن تتبنى بعض الأطراف الدولية مقترح تشكيل حكومة، يرعاها الجيش اللبناني، وتتولى إدارة الدولة لمرحلة انتقالية، ويعد الدعم الدولي هنا شرطًا ضروريًا لعدم امتلاك الجيش اللبناني قدرات ذاتية تؤهله للمبادرة بالقيام بهذا الدور، أما فيما يتعلق بالأطراف الدولية التي يمكن أن تؤدي دورًا في هذا السناريو، فهي يمكن أن تنحصر في أربع دول رئيسة، هي (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة العربية السعودية ومصر)، وفي حين تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبرَ داعمٍ خارجي للجيش اللبناني، فإن فرنسا بطبيعتها الدولة الأكثر قربًا للبنان بحكم العلاقات الاستعمارية التاريخية، ودعم كل من الولايات المتحدة وفرنسا لهذا السيناريو هو ما جعله قابلًا للتحقق. أما المملكة العربية السعودية، فقد كان لها تصور مشابه في السابق قائم على دعم الجيش اللبناني من أجل مواجهة النفوذ الإيراني في لبنان، إلا أن المملكة قد تراجعت عن هذا الدعم بسبب تشككها في استقلالية الجيش اللبناني وفي إمكانية اختراقه من قبل حزب الله، لكنها قد تعاود دعمها إذا ما كان هناك ما يضمن لها أن عملية تسليح الجيش اللبناني وتقويته ستكون لصالح دولة لبنانية ذات سيادة مستقلة، ويأتي الدور المصري في هذا الطرح لأكثر من سبب، الأول هو ما يمكن أن يقدمه النموذج المصري بشأن "الدور التنموي للجيش"؛ بما يعزز من خبرة الجيش اللبناني في هذا الأمر، بجانب أهمية ما يمكن أن يقوم به الدور الإقليمي المصري في تحييد النفوذ الإيراني في لبنان، وأهمية ذلك لدعم السيادة اللبنانية.
2. **تعليق العمل باتفاق الطائف:** عقب طرح المبادرة الدولية لتولي الجيش السلطة، فإن الخطوة الثانية المفترضة أن يتم تعليق العمل باتفاق الطائف الذي تقوم عليه عملية تقاسم السلطة في لبنان، وبالتالي، لن يكون هناك شرعية لمبدأ "الرئاسات الثلاث" الذي تقوم عليه الدولة اللبنانية، ومن ثم يتم حل مجلس النواب اللبناني، كما يتم تجميد منصب رئيس الجمهورية.
3. **تشكيل حكومة عسكرية:** الخطوة الثالثة في هذا السيناريو أن يقوم الجيش اللبناني بالإعلان عن تشكيل "حكومة كفاءات وطنية مستقلة" يترأسها قائد الجيش اللبناني بشكل مباشر، مع تعليق

نظام "المحاصصة" الطائفي المعمول به في تشكيل الحكومات اللبنانية، وتتولى هذه الحكومة خلال مدة أربع سنوات المهام التنفيذية، بجانب إعطائها صلاحية إصدار التشريعات والقوانين ذات الأهمية الطارئة، مع أهمية أن تضع تلك الحكومة على رأس أولوياتها إصلاح نظام الخدمة العامة، من خلال محاولة ضبط عملية تقديم الخدمات العامة، والتصدي لأوجه الفساد المنتشر داخل تلك القطاعات، الذي يستنزف موارد الدولة المحدودة.

ومن المهم الإشارة إلى أن تشكيل مثل تلك الحكومة العسكرية لا يعني إلغاء النموذج الديمقراطي الذي يتم تطبيقه في لبنان، والقائم على "الديمقراطية التوافقية"، ولكن يعني تعليق هذا النموذج الذي يعاني بدوره من الكثير من أوجه القصور، التي تجعله بحاجة للمراجعة والتدقيق، وذلك خلال الفترة الانتقالية التي يتم فيها إعادة بناء مؤسسات الدولة، ومن ثم الدعوة مرة أخرى لإجراء انتخابات برلمانية جديدة واستعادة جميع مظاهر الديمقراطية، وفقا للضوابط والمتغيرات الجديدة التي يمكن إضافتها عليها، أما بخصوص احتمالية استبداد المؤسسة العسكرية بالسلطة وتمسكها بها عقب انتهاء الفترة الانتقالية، فإنه بجانب شراكة الأطراف الدولية للجيش اللبناني في مبادرة إعادة البناء، وما يمكن أن تسهم به في تحييد مثل هذا التوجه، فإن الجيش اللبناني نفسه، وطوال تاريخه، لم يخطط لأية محاولة انقلابية، كما لم يبد أية رغبة في تولي السلطة السياسية؛ وذلك لأسباب راجعة لخطورة القيام بهذا الأمر على تماسك الجيش نفسه.

4. **وضع خطة إنقاذ اقتصادي:** إن الإنقاذ الاقتصادي هو الهدف الأهم لهذا السيناريو، حيث إن وجود الجيش على رأس مؤسسات الدولة اللبنانية، قد يسهم في تبني خطة إنقاذ مالي مدعومة من المؤسسات الدولية المانحة، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، تساعد على السيطرة على حالة الانهيار الاقتصادي المتدهورة، وتحاول معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية، وعلى رأسها انهيار العملة الوطنية، هذا بجانب فتح الباب أمام استفادة قطاعات ومؤسسات الدولة المختلفة من الدعم الدولي المحظور على تلك المؤسسات في الوقت الحالي نظرًا للمستويات المرتفعة من الفساد التي تطال الحكومة والنخب الحاكمة الحالية، كما أن الحصول على حزم دعم مالي من دول مساهمة أخرى، من بينها بلدان الخليج، مهم لضمان وجود تدفقات مالية مستمرة، لكنه في الوقت نفسه يجب أن يدار من خلال لجنة مشتركة من الجيش اللبناني والبنك الدولي، بما يمنع استخدام تلك التدفقات المالية في تحقيق أهداف سياسية للدول الداعمة.

5. **إنشاء آلية للحوار الوطني:** إن قبول الأطراف السياسية والمجتمعية المختلفة لتطبيق هذا السيناريو، الذي يعني إزاحتهم عن مناصبهم السياسية، يجب أن يصاحبه توفير منصة بديلة تستطيع من خلالها تلك الأطراف التعبير عن تصوراتها المختلفة، وتقديم مقترحاتها من أجل المساهمة في صياغة "عقد اجتماعي جديد"، فمن خلال إنشاء آلية للحوار الوطني الشامل، يمكن لمختلف الأطراف المشاركة في عملية النقد الذاتي للعقد الاجتماعي الذي أسسه اتفاق الطائف، والتوقف أمام مختلف الأسباب التي أسهمت في إفشال الدولة اللبنانية، والعمل على وضع حلول عملية لإزالة تلك الأسباب والمعوقات، على أن يكون هدف "دولة لبنانية قوية وفعالة" هو المخرج الرئيس للعقد الاجتماعي الجديد الناتج عن هذا الحوار الوطني.

إن تنفيذ مثل هذا السيناريو سوف يخلق جملة من التحديات التي سيكون على رأسها التحدي الخاص بالتعامل مع الحساسيات الطائفية بشكل يحول دون انفجار المجتمع داخليًا، خاصة أن خسارة النخب السياسية الحالية مواقعها سيترتب عليه خسارة الزبائنية المرتبطة بها لمنافعها، وثاني تلك التحديات هو التحدي الخاص بالقدرة على إنفاذ السياسات العامة الجديدة التي سيتم تبنيها، في حال تعارضها مع بعض المصالح القائمة للفئات والطوائف المختلفة، وفي ظل ضعف القدرات الأمنية على إنفاذ القانون بالقوة، أما ثالث تحدٍ متوقع أمام السلطة السياسية للجيش فهو ناتج من القوى الديمقراطية التي قد تعارض مثل هذا الدور، وبالتالي سيكون الجيش في محل انتقاد وهجوم مستمر من قبل تلك القوى السياسية التي تتخوف من شبح الحكم العسكري ومخاطره، والتحدي الرابع المحتمل هو التحدي الشعبي المتمثل في المطالب والاحتياجات والمظالم الشعبية المتراكمة دون تلبية طوال السنوات الماضية، حيث عادة ما يرتفع سقف التوقعات الشعبية مع بداية كل تغيير سياسي، مع انتظار الاستجابة بتحقيق بعض تلك المطالب ورفع بعض المظالم، في حال لم تحدث الاستجابة السريعة المتوقعة، فإن الاحتجاجات الشعبية والفئوية ستكون حاضرة بما يعرقل من خطط الإنقاذ المحتملة.

الخاتمة

من خلال المحاور السابقة، حاولت الدراسة استكشاف الانعكاسات المختلفة التي من المحتمل أن تؤثر بها الأزمة اللبنانية على مستقبل الجيش اللبناني، وقد خرجت الدراسة بمجموعة النتائج التالية:

في البداية أظهرت عملية تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بالجيش اللبناني أنه يحوز مجموعة من نقاط القوة، ويواجه في المقابل مجموعة أخرى من نقاط الضعف، وتظهر نقاط القوة في

معدلات الثقة المرتفعة التي يحوزها الجيش اللبناني، سواء على المستويات الداخلية، أو على المستوى الدولي، وفي علاقاته الجيدة بالأطراف الدولية المختلفة، هذا بجانب كون الجيش اللبناني هو المؤسسة الرسمية الأهم التي يمكن وصفها بأنها "عابرة للطوائف" في لبنان، وذلك من خلال تكوينها الذي يجمع بين مختلف الطوائف اللبنانية. وأخيرا يُعد التطور الملحوظ في ثقافة "العلاقات العسكرية – المدنية" من أبرز نقاط القوة التي يتصف بها الجيش اللبناني، والذي يمتلك مديرية مختصة بهذا القطاع تضطلع بكل ما يخص الأدوار التنموية التي يمكن أن يُسهم بها الجيش اللبناني في حل المشكلات الداخلية. أما فيما يتعلق بنقاط الضعف، فعلى رأسها يأتي كون الجيش اللبناني ليس هو المحتكر الوحيد للقوة المسلحة داخل الدولة، في ظل تواجد ميليشيا حزب الله، هذا بجانب ضعف البنية التحتية والتسليحية للجيش اللبناني، وهو ما ينعكس بشكل واضح على ضعف الفعالية العسكرية، وعدم وجود إستراتيجية عسكرية متماسكة، وأخيرًا مشكلة التماسك الهش للجيش اللبناني، والتخوف المستمر لتعرض وحدته لخطر التفكك والانقسام تأثرًا بالتطورات والأزمات الداخلية المختلفة.

وبالانتقال إلى المدى الذي وصلت إليه الأزمة اللبنانية، فإن الواقع أثبت مرور لبنان بأزمة متعددة الأبعاد، البعد الأول هو أزمة الفعالية التي تعيشها الدولة اللبنانية في ظل كساد اقتصادي حاد ومزمن، وفي ظل انهيار كبير في سعر صرف العملة اللبنانية، هذا بجانب الفشل الكبير من قبل أجهزة الدولة المختلفة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين. أما البعد الثاني لهذه الأزمة، فيتمثل في أزمة الشرعية، التي تلخصها القيمة الرمزية لشعار "كلن يعني كلن" الذي رفعه المتظاهرون ضد جميع مكونات المشهد السياسي اللبناني، الذين فقدوا الثقة والشرعية من وجهة نظر المواطنين، هذا في ظل عدم وجود نخبة سياسية بديلة يمكن أن تتولى مهام إدارة الدولة من النخبة الحالية.

وبخصوص التساؤل حول انعكاسات أزمة الدولة اللبنانية على واقع الجيش اللبناني، فإن هذه الانعكاسات بدورها قد تجلت في مسارين، الأول هو مسار تصاعد الطلب على الأدوار الداخلية التي يقوم بها الجيش اللبناني، والتي شملت تأمين الاحتجاجات الشعبية التي تكررت خلال السنوات الأخيرة، كما أنه مع بداية جائحة كورونا أصبح الجيش اللبناني فاعلًا محوريًا في إدارة الأزمة، من خلال تطبيق حالة الطوارئ الصحية المفروضة، والمساعدة في تأمين المستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة، وأخيرًا التعامل مع تداعيات كارثة انفجار مرفأ بيروت، من خلال الاضطلاع بمهام تقدير الخسائر وتقديم التعويضات للمتضررين من الانفجار. أما المسار الثاني الذي نتج عن الأزمة اللبنانية

فهو التردي المستمر في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للعسكريين، حيث فقدت أجور العسكريين حوالي 80 % من قيمتها، وهو ما أدى لتدهور الظروف المعيشية للعسكريين على نحو كبير، مما نتج عنه تزايد معدلات ترك الخدمة العسكرية، أو البحث عن وظائف أخرى بجانبها.

وأخيرًا، فإن الجيش اللبناني أصبح أمام مسارات صعبة، أحلاها مر، المسار الأول هو مسار استمرار التأزم في الأوضاع الاقتصادية للجيش، وبالتالي زيادة نسب التسرب من الخدمة العسكرية، وانتهاء بتفكك الجيش، والمسار الثاني هو اتخاذ الجيش لخطوة التدخل لتولي السلطة السياسية في البلاد، والقيام بعملية "إعادة بناء الدولة اللبنانية"، وهي الخطوة التي تواجه بدورها تحديات وصعاب جمة. وفي النهاية، فإنه ليس من السهل التنبؤ بحدوث أحد المسارات السابقة، خاصة على المستوى القريب، حيث إن السيناريو الأكثر احتمالًا هو استمرار الأوضاع على ما هي عليه خلال الفترة المقبلة، مع استمرار التدخلات المحدودة من أجل معالجة بعض التداعيات والأوضاع المتأزمة، على أمل أن تحمل الأيام القادمة مخرجًا من تلك الأزمة الصعبة.

وختامًا، وانطلاقًا من الانعكاسات القوية التي تتركها معادلة العلاقات العسكرية المدنية على طبيعة النظام السياسي وعلى عملية ممارسة السلطة بشكل عام، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، فإن تجربة العلاقات العسكرية المدنية في لبنان تبدو تجربة فريدة تستحق اهتمامًا أكاديميًا أكبر، وخاصة فيما يتعلق بعنصر "الثقافة المدنية" الذي يتسم به الجيش اللبناني، ويمثل عاملًا محوريًا في معادلة العلاقات المدنية العسكرية، وهو ما تفتقده العديد من جيوش بلدان المنطقة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

- **دراسات**

1. سلفادور، فرانسيسكو، كشيشيان، وجوزيف أ. الخيارات الاستراتيجية التي تواجه الجيش اللبناني في القرن الحادي والعشرين، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، تقرير خاص، فبراير 2021، ص 22.
2. قرطام، ماري، الجيش والمجتمع: شرعية الجيش اللبناني في دولة ومجتمع الطوائف، مركز معرفة المجتمع المدني، دعم لبنان، 2016.
3. موسى، نايلة، الولاءات وتشكيل الجماعات في سلك الضباط اللبنانيين، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، فبراير ٢٠١٦، ص 2.

- **تقارير**

1. **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2018، المؤشر العربي 2018/2017.
2. **منظمة الشفافية الدولية** 2020، مؤشر مدركات الفساد.

- **مواقع إلكترونية**

1. أسود، ليديا، وقفة تحليلية من باحثي كارنيغي حول أحداث تتعلق بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز مالكوم – كير كارنيغي للشرق الأوسط، 23 أكتوبر 2019: https://carnegie-mec.org/diwan/80158
2. ثابت، إلهام نصر، النداء الأخير، مجلة الجيش، العدد 429 - آذار 2021، موقع الجيش اللبناني، على الرابط التالي: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1
3. حسباني، نديم، الجيش اللبناني: ضحية الطبقة السياسية، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، 7 أكتوبر 2010: https://carnegie-mec.org/2010/10/07/ar-pub-4170
4. خير الله، ندين البلعة، عام حافل بالمصاعب والمنقذ واحد، مجلة الجيش، العدد 426 - كانون الأول 2020، على الرابط التالي: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/426-2
5. شاه، حجاب، دالتون، ميليسا، ممارسة السياسة: المساعدات الدولية لقطاع الأمن ودور الجيش اللبناني المتغير، مركز كارنيغي لدراسات الشرق الأوسط، 7 سبتمبر 2020: https://carnegie-mec.org/2020/09/07/ar-pub-82664
6. صباغ، كارول، مصير تعويضات كارثة مرفأ بيروت.. صدمات أكبر من الانفجار، العين الإخبارية، 12 فبراير 2021، على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/compensation-beirut-port-disaster-shocks-greater
7. عربي BBC News، مقابلة مع إيلي فرزلي نائب رئيس مجلس النواب اللبناني، برنامج بلا قيود، على موقع يوتيوب (الدخول في 28 مايو 2021): https://www.youtube.com/watch?v=ZnCjryKCJ74&ab_channel=BBCNews%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A
8. لبنان يغرق نحو إحدى أشد الأزمات العالمية حدّة، وسط تقاعس متعمّد، البنك الدولي، بيان صحفي (1 يونيو 2021): https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/05/01/lebanon-sinking-into-one-of-the-most-severe-global-crises-episodes
9. لوفيفر، رافاييل، جذور الأزمة في شمال لبنان، منصة صدى، مركز كارنيغي للسلام العالمي، أبريل 2014، على الرابط التالي: https://carnegieendowment.org/sada/55308
10. معلوف، ماريا، المساعدات الأمريكية والرهان على الجيش اللبناني، العين الإخبارية، 30 مايو 2021: https://al-ain.com/article/american-betting-lebanese-army
11. مهنا، سوسن، المجتمع الدولي يدعم الجيش اللبناني في ظل انهيار الدولة، Independent عربية، 16 يونيو 2021، على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/232596/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9
12. الموقع الرسمي للجيش اللبناني، مديرية التعاون المدني العسكري، (تاريخ الدخول: 7 نوفمبر 2021): https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/cimic-%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A

13. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للإعلام، ندوة حول التعاون العسكري المدني وتحديات الأمن الاقتصادي، (تاريخ الدخول: 12 نوفمبر 2021) على الموقع التالي: http://nna-leb.gov.lb/ar/show-news/552976/nna-leb.gov.lb/ar
14. موقع توازن، مؤشر العلاقات العسكرية المدنية العربية "توازن" – لبنان، على الرابط التالي: http://tawazun.net/arabic/defence.php?country=Lebanon
15. نركيزيان، آرام، جيش الإنقاذ؟، ديوان، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الأوسط، 6 مايو 2020، على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/diwan/81724
16. يحي، مهى، يشهد لبنان اليوم ثورة اجتماعية عميقة، وليس مجرّد احتجاجات، مركز مالكوم – كير كارنيغي للشرق الأوسط، 23 ديسمبر 2019: https://carnegie-mec.org/diwan/80667
17. يونغ، مايكل، حبل نجاة الجيش، ديوان، مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط، 16 حزيران/يونيو 2021، على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/diwan/84783

ثانيا: المراجع الأجنبية

- **Studies**

1. Nerguizian, Aram, The Lebanese Armed Forces and Hezbollah: Military Dualism in Post-War Lebanon, Istituto per gli Studi di Politica Internaziona, 30 Oct. 2018:
2. Yassin, Nasser, and Maria El Solh. "Allure of the army? Recruiting rural youth in the Lebanese Armed Forces." Civil-Military Relations in Lebanon. Palgrave Macmillan, Cham, 2017. 51-70.

- **Journals**

1. Barak, Oren, «Towards a Representative Military? The Transformation of the Lebanese Officer Corps Since 1945, **Middle East Journal** 60, no. 1 (Winter 2006): p. 88-89.
2. Goldstone, Jack A, "Pathways to state failure." **Conflict Management and Peace Science** 25.4 (2008): 285-296. P. 285.
3. Knudsen, Are John, Gade, Tine. "The Lebanese Armed Forces (LAF): A United Army for a Divided Country?." Civil-Military Relations in Lebanon. Palgrave Macmillan, Cham, 2017. 1-22. P. 5.
4. Kummel, Gerhard, “The Military and its Civilian Environment: Reflecting on a Theory of Civil-Military Relations”, **The Quarterly Journal**, (Vol. 1, No. 4, 2002), p. 64.
5. Sundhaussen, Ulf. "The military: A threat to democracy?" **Australian Journal of Politics & History** 44.3 (1998): P. 335.

- **Reports**

1. **Congressional Research Service**, 2021, Lebanese Hezbollah, In Focus, IF10703.
2. **International Institute for Strategic Studies**, 2021, The Military Balance 2021, London, P. 351.
3. **World Bank**, 2021, Lebanon Sinking (to the Top 3): Lebanon Economic Monitor.